



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السابع / تابع -باب الآنية – وبداية باب الاستنحاء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

(ولا يطهر جلد ميتة بدباغ)، روي عن عمر وابنه وعائشة وعمران بن حصين - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -. وكذا لا يطهر جلد غير مأكول بذكاة لكحمة. (ويباح استعماله) أي استعمال الجلد (بعد الدبغ) بطاهر منشف للخبث. قال في "الرعاية" ولا بد فيه من زوال الرائحة الخبيثة وجعل المصران والكرش وترا دباغ.

ولا يحصل بتشميس ولا تتريب ولا يفتقر إلى فعل آدمي، فلو وقع في مديغة فاندبغ جاز استعماله (في يابس) لا مائع، ولو وسع قلتين من الماء (إذا كان) الجلد (من حيوان طاهر في الحياة) مأكولا كان كالشاة أو لا كالحمر. أما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقت أكبر من الهر ولا يؤكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل الدبغ ولا بعده ولا يصح بيعه.

ويباح استعمال منخل من شعر نجس في يابس (ولبنها) أي لبن الميتة (وكل أجزائها) كقرنها وظفرها وعصبها وحافرها وإنفحتها وجلدتها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه) كصوف ووبر وریش من طاهر في الحياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله. ولا ينجس باطن بيضة مأكول صلب قشرها بموت الطائر (وما أبين من) حيوان (حي فهو كميتته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر، وما قطع من بهيمة الأنعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس، غير مسك وفأرته والطريدة وتأتي في الصيد.

فقال المؤلف -رحمه الله- في باب الآنية: "ولا يطهر جلد ميتة بدباغ" الكلام هنا على أحكام جلود الميتة، والميتة: ما مات حتف أنفه، أو قُتل على هيئة غير مشروعة، يعني مات بدون قتل، وبدون ذبح، أو ذُبح أو قُتل على هيئة غير مشروعة، إما في الفاعل أو المفعول، فما ذُبح للصنم، أو ذُبح حال الإحرام؛ لأن المحرم لا يجوز له ذبح الصيد، أو كان من ذبح الحرم، أو لم يقطع منه الحلقوم، كل ذلك ميتة، وسيأتي تفصيل أحكام الذبح عندما نتكلم في باب الصيد والذباغ إن شاء الله تعالى، وكذلك ذبح ما لا يؤكل؛ فإنه لا يفيد الحلّ، لو ذُبح حمار مثلاً، فإن هذا لا يفيد الحلّ، ولا يفيد الطهارة.

إذاً، "لا يطهر جلد ميتة بدباغ" يعني الكلام الآن على جلود الميتة، فإذا كانت الميتة قد نجس جلدها بموتها، فإن الدباغ لا يطهره، أما جلد المذبوح ذبحاً شرعياً مما تُحله الذكاة الشرعية، الذكاة بالذال وليس

بالزاي الزكاة بالزاي هي ركن من أركان الإسلام، إخراج المال، أما الزكاة بالذال أخت الدال، فهذا الذبح، فلا يطهر جلد ميتة نجس بموتها بدبغه، لا يطهر جلد ميتة بدباغ.

"رُوي عن عمر وابنه وعائشة وعمران بن حصين -رضي الله عنهم-" هؤلاء جماعة من الصحابة، قالوا بهذا القول، وهو أن الدباغ لا يطهر جلود الميتة، أما المذبح -الحيوان المذبح- ذبحاً شرعياً فإنه طاهر، لحمه طاهر، عظمه طاهر، جلده طاهر لا يحتاج إلى دباغ، إنما الكلام في الميتة، مات حيوان بدون ذبح شرعي، يعني سواء لم يُذبح أو ذُبح ذبح غير شرعي، **فهل يُستفاد من جلده إذا دُبغ؟** نقول: المذهب أن الدبغ لا يطهر، أما الاستعمال فسيأتي حكم استعماله إن شاء الله.

قال: **"وكذا لا يطهر جلد غير مأكول بذكاة كلحمه"** كذلك جلد غير المأكول، إذا ذُبح فإن هذا لا يفيد شيئاً كما أن لحمه أيضاً لا يحل، واستدل الحنابلة بحديث عبد الله بن عكيم، قال: **"أتانا كتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قبل وفاته بشهرٍ أو شهرين أن لا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عصب"**، والإمام أحمد -رحمه الله- احتج بهذا الحديث، وقال: **"ما أصلح إسناده"**، وقال: **"حديث ابن عكيم أصحها"** يعني أصح الأحاديث الواردة في هذا الباب.

وهذا يدل على النسخ **"أتانا كتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قبل وفاته بشهرٍ أو شهرين أن لا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عصب"**، وهناك رواية أخرى: **"كنت رخصت لكم في جلود الميتة فغدا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عصب"**، إذا أخذ الحنابلة بهذا وقالوا إنه ناسخ للأحاديث الأخرى التي فيها مثلاً: **"هلا أخذتم إهابها فانتفعتم به"** و **"ذكاة الأديم دبغه"**، وغير ذلك من الأحاديث في هذا الباب، لكن الحنابلة قالوا إنه منسوخ، وأيدوه بأنه قول جماعة من الصحابة، كعمر وابنه وعائشة وعمران بن حصين -رضي الله عنهم-، وهذا من مفردات الحنابلة، المسائل التي خالفوا فيها المذاهب الثلاثة، فقالوا إنه لا يطهر الجلد بالدباغ.

طبعاً المذهب فيه أقوال أخرى، ففيه رواية أن جلد ما كان طاهراً في الحياة يطهر، وهذا مال إليه المجد في المنتقى، وصححه في شرحه، واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية -رحمه الله-، وهناك رواية أخرى في

المذهب وهو طهارة جلد ما كان مأكولاً في الحياة، واختارها أيضاً جماعة من الأصحاب، ورجّحه الشيخ تقي الدين في الفتاوى المصرية، لكن المذهب هو أن ذلك لا يطهر، وهو من المفردات.

قال: "ولا يطهر جلد ميتة بدباغ، وكذا لا يطهر جلد غير مأكول بذكاة كلحمه".

ثم تكلم على حكم استعمالها، مع كونه نجساً، قال: "ويُباح استعماله أي استعمال الجلد بعد الدبغ بطاهر منشِفٍ للخبث" فالدبغ يكون بشيء طاهر منشِفٍ للخبث، للنجاسة التي فيه.

"قال في الرعاية: 'ولابد فيه من زوال الرائحة الخبيثة'" فلا يُكتفى بمجرد التنشيف، ولكن لابد فيه من زوال الرائحة الخبيثة.

والرعاية لأحمد بن حمدان النُميري، وله رعائتان، الصغرى والكبرى، وينقلون منها كثيراً في الشروح، وفي الكتب المطولة، وقال ابن رجب -رحمه الله- في ذيل الطبقات: "فيها نقولُ كثيرة جداً، ولكنها غير محررة" فيحتاج النقل منها إلى عالم يميز بين المواضع المحررة والمواضع غير المحررة، فتفرّده بأشياء مثلاً، أو وجود نقولات فيها إشكال عنده، لا يصح الاعتماد عليها في هذا، لكن إذا اعتمد الأصحاب على بعض النقولات، أو أيّدوها، أو أفترّوها، أو نحو ذلك، فإنها مما يُعتمد، فليس هذا ذمّاً للكتاب بكل ما فيه، ولكن يقول الكتاب فيه أشياء غير محررة، نقول كثيرة غير محررة، تحتاج إلى تحرير، تحتاج إلى عرض على كتبٍ أخرى، فمثل هذا يجعلك تتوقف فيما يتفرّد به، أو فيما يُستغرب، ولكن ليس إهداراً للكتاب، ولهذا تجد أن للحنابلة اعتناءً كبيراً بهذا الكتاب، ففي الإنصاف ينقل منه كثيراً، وكذلك ينقل منه صاحب الفروع، والمتأخرون أيضاً ينقلون منه، فليس كتاباً مهذراً، لكن يحتاج إلى عالم يميز بين المحرر وغير المحرر في نقولاته، والذي طُبِع هو الرعاية الصغرى، أما الكبرى فليست مطبوعة.

طيب، قال -رحمه الله-: "وجعل المصران والكرش وتراً، دبّاغٌ"؛ لأنه هكذا المعتاد في دبغه، المصران طبعاً معروف عندكم وهو الأمعاء، والكرش الذي يكون للحيوانات بمنزلة المعدة للإنسان، فجعله وتراً، وهو أحد أوتار القوس الذي يُضرب به، فإذا دُبغ الجلد بنجسٍ أو دُهنٍ بدُهنٍ منتجسٍ، طُهر بالغسل، وكذلك جعل المصران والكرش وتراً، دبّاغٌ له؛ لأن هذا هو المعتاد في دبغه.

"ولا يحصل -أي الدبغ- بتشميسٍ ولا بتتريبٍ" طبعًا كل هذا مع كون الدبغ لا يطهر، لكنه يذكر لك صفة الدبغ التي يُباح الاستعمال بعدها.

"ولا يحصل بتشميسٍ ولا بتتريبٍ، ولا يفتقر إلى فعل آدمي" يعني الدبغ لا يفتقر إلى فعل فاعل.

"فلو وقع جلد في مدبغة، فاندبغ، كفى ذلك وجاز استعماله"؛ لأنه إزالة نجاسة، وإزالة النجاسة لا يُشترط فيها النية، طيب، أيضًا لا يحصل الدبغ بنجس، كما أن الاستجمار -يأتينا إن شاء الله- لا يحصل بنجس، إذاً لا يحصل بتشميس الجلد ولا بتتريبه ولا بريح ينشّفه ولا بشيء نجس، ولا بد فيه من أن تُنشف الرطوبة ويُتقى الخبث الذي فيه، بحيث لو نُقع الجلد بعده في الماء فسد، لو كان الجلد بحيث لو نُقع بعده أي بعد الدبغ في الماء فسد، فإن هذا لا يحصل به الطهارة، فلا يحصل الدبغ بغير منشفٍ للرطوبة ومنقى للخبث؛ لأنه لو وُضع في الماء يفسد لا يحصل به مقصود الدباغ.

طيب، يقول المؤلف -رحمه الله-: "يُباح استعماله بعد الدبغ" بالطريقة التي ذكروها، بالمواصفات هذه المُعتبرة، إذا دُبغ، هل يطهر؟ لا، لا يطهر، لكن هل يُباح استعماله؟ نعم، يُباح استعماله بعد الدبغ -أي لا قبله-.

"في يابسٍ" أي في شيء يابس لا في شيء مائع، لا في شيء رطب.

"ولو وسع قلتين من الماء" إذا إنما يُباح استعماله في اليابسات، وبشرط أيضًا أن يكون "من حيوان طاهر في الحياة" إذا عندنا ثلاثة شروط لإباحة استعمال جلد الميتة:

- 1- أولاً: أن يُدبغ.
- 2- ثانيًا: أن يكون الاستعمال في شيء يابس، وليس في شيء رطب.
- 3- ثالثًا: أن يكون هذا الجلد المستعمل، جلد حيوانٍ طاهرٍ في الحياة، وهذا أعم من المأكول؛ لأن الطاهر في الحياة يشمل ما كان مأكولاً، كالغنم والبقر والإبل، ويشمل ما ليس مأكولاً من بعض الحيوانات وهو الهر، القط يعني، وما دونه في الحلقة، كالفأر ونحو ذلك.

فهذه الأشياء طاهرة في الحياة، نعم تنجس بالموت، لكنها طاهرة في الحياة، فيباح الاستعمال لهذا الجلد إذا كان قد دُبغ، ويُستعمل في الياصات، وأما ما لم يُدبغ، فلا يُباح استعماله، وأما ما دُبغ واستُعمل في المائعات وليس في الياصات، فلا يجوز استعماله، وأما ما دُبغ واستُعمل في يابس لكنه من حيوان نجس في الحياة، كالحمار مثلاً والبغل من الحمار الأهلي، فإنه لا يجوز استعماله؛ ولهذا قال المؤلف:

"أما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقته أكبر من الهر، ولا يؤكل فلا يُباح دبغه" لأن ما لا يؤكل وهو أكبر من الهر خلقته، فهو نجس في الحياة، وسيأتي ذلك إن شاء الله عندما نتكلم في باب إزالة النجاسة، يأتي تفصيله.

"فأما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقته أكبر من الهر، ولا يؤكل فلا يُباح دبغه ولا استعماله قبل دبغه ولا بعده، فلا يصح بيعه" لأنه إذا لم يُجز استعماله بأي حال من الأحوال، لا قبل الدبغ ولا بعد الدبغ، فإن بيعه غير صحيح، لماذا؟ لأن البيع إنما يصح في الأشياء التي يُمكن أن يُنتفع بها بوجه من الوجوه، لكن هذا لا يُباح الانتفاع به بوجه من الوجوه.

طيب، جلد الثعلب، لكثرة ما يُدبغ؟ جلد الثعلب، حكمه حكم لحمه، والمذهب أنه لا يُباح أكله، فلا يُدبغ جلده، ولا يُنتفع به، وهو أكبر من الهر خلقته، فلا يُباح بحال من الأحوال، طيب، هل في هذه المسألة إنكار؟ لا، ليس في هذه المسألة إنكار؛ لأنها مسألة خلافية، والجمهور على خلاف المذهب في هذا، فمثل هذا لا إنكار فيه على من أخذ بقول آخر باجتهاد أداه إليه، أو تقليد من قال به تقليدًا صحيحًا.

قال -رحمه الله-: "ويُباح استعمال مُنخلٍ من شعر نجس في يابس" يعني لو أن شخصًا اتخذ منخلًا من شعر نجس من حيوان نجس، واتخذ منه منخلًا، فهل يُباح استعماله؟ نعم، يُباح إذا كان في الياصات، أما في الأشياء الطبة، فلا؛ لأن الرطوبة تتعدى بها النجاسة، إذا كان الإناء مبتلاً أو كان الشخص الذي يستعمله مبتلاً أو يستعمله في بلل، فإن النجاسة تتعدى، لكن إذا كان يُستعمل هذا المنخل الذي يُنخل به، يُستعمل في أشياء يابسة، فلا بأس به.

ثم قال -رحمه الله: "ولبنها أي لبن الميتة وكل أجزائها كقرنها وظفرها وعصبيها وحافرها وإنفحتها وجلدتها نجسة" هذا الخبر، خبر قوله: "ولبنها"، "ولبنها نجس" "وكل أجزائها" معطوف على اللبن، وكل أجزاء الميتة، كالقرن والظفر والعصب والحافر والإنفحة والجلدة -جلدة الإنفحة-، كل ذلك نجس.

"فلا يصح بيعها"، والإنفحة شيء يُستخرج من بطن الجدي الصغير ما لم يأكل، فإذا أكل فإنه يُسمى كرشاً، فالإنفحة وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء، وفيها عدة لغات، فهذا الذي يُستخرج من بطن الجدي الراضع، يُعصر في صوفةٍ، ويغلظ كالجبين، وتُستعمل هذه الإنفحة في صناعة الأجبان دائماً، ولذلك تجد في الجبن حين تشتريه أن فيه إنفحة إما حيوانية وإما نباتية، أما النباتية فلا إشكال فيها؛ لأنها ليست مستخرجةً من الحيوانات، لكن الحيوانية يُقال إن كانت مستخرجةً من حيوانٍ يُباح أكله وقد ذُبِحَ ذبحاً شرعياً، فلا بأس بهذا، حلال، وأما إن كانت من حيوانٍ حرام أكله كالخنزير، أو من حيوانٍ لم يُذَكَّ ذكاً شرعية، كأن يكون مثلاً من بطن جدي لكنه لم يُذبح ذبحاً شرعياً، فإنها نجسة، وبالتالي يكون الجبن حراماً، لماذا؟ لأن فيه نجاسة، فينتبه إلى هذا.

قال: "نجسة فلا يصح بيعها غير شعر ونحوه" أي "كصوف ووبر وريش من طاهر في الحياة" فأما الشعر المنفصل من حيوان نجس، فهو نجس، لكن هذا كله من طاهر في الحياة، والشعر يكون للغنم، والصوف يكون للضأن، والوبر يكون للإبل، والريش يكون للطيور.

"من حيوانٍ طاهرٍ في الحياة" ولو كان غير مأكول يعني كالهر والفأر.

"فلا ينجس بموت فيجوز استعماله، ولا ينجس باطن بيضة مأكولٍ صَلَبَ قشرها بموت الطائر" طيب، الآن المؤلف -رحمه الله- يقول: باطن البيضة، ما بداخل البيضة، إذا كان بيضة حيوان مأكول، كالدجاج مثلاً، وَصَلَبَ قشرها، فباطن بيضتها لا ينجس بموت الطائر؛ لأنها منفصلة عن الميتة، تُشبه الجنين إذا خرج حياً، وما جاء من كراهة بعض الصحابة له، فإنما هو من باب التنزيه وليس من باب التحريم، يعني من باب التقدير فقط الذي لا يؤدي إلى تحريم، طيب، ظاهرها، الكلام هنا في الباطن، فما حكم **ظاهرها**؟ يطهر بالغسل؛ لأن لها من الصلابة ما يمنع من دخول أجزاء النجاسة فيها، طيب، مفهوم كلامه... قال: "باطن بيضة مأكول صلب قشرها" أن ما لم يصلب قشرها تكون نجسة، فكلها نجسة.

ثم قال -رحمه الله-: "وما أُبين من حيوان حي" يعني ما فُصل، انفصل من حيوان.

"فهو كميته طهارة ونجاسة" فما فُصل منه من قرن، أو فُصل من شيء من أعضائه، أو من جلده، فحكمه حكم ميتته؛ لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "ما قُطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة" فيُنظر في حكم ميتة هذا الحيوان.

"فما قطع من السمك طاهر" لأن السمك ميتته طاهرة، فما قُطع منه في حياته طاهر، وما قطع من البقر نجس؛ لأن ميتة البقر نجسة، فيكون ما قُطع منه حكمه حكم ميتتها، فيكون نجسًا؛ ولهذا قال: "فما قُطع من السمك طاهر، وما قطع من بهيمة الأنعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس، غير مسك وفأرته".

طيب، قوله: "وما أُبين من حي فهو كميته" يستثنى من ذلك شعر الآدمي، فهو طاهر نعم؛ لأن ميتة الآدمي طاهرة، لكن لا يجوز استعمال شعر الآدمي حتى مع الحكم بطهارته؛ نظرًا للحرمة، لا لكونه نجسًا، لكن لحرمة الآدمي؛ لأن الله تعالى قال: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" فعظم الميت كعظم الحي؛ ولهذا قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: "كسر عظم الميت ككسره حيًا".

قال المؤلف -رحمه الله-: "غير مسك وفأرته" المسك، وجلدة المسك، طاهران، مع أن المسك بعض دم الغزال، وفأرة المسك هي وعاء المسك، والمسك -كما تعلمون- دمٌ ينعقد في الطبي في غزاله، فهو وإن كان بعض الدم، إلا أنه طاهر، وكذلك فأرته وهي وعاءه يعني، على أحد القولين في تفسيرها، فإن ذلك طاهر.

"والطريدة وتأتي في الصيد" الطريدة هي الصيد يكون بين قوم لا يقدرّون على إدراكه بذبحه، يعني يندُّ منهم ويهرب منهم، فيأخذونه قطعًا، كل من يستطيع أن يقطع منه شيئًا، يقطع، حتى يؤتى عليه وهو حي، فهذه الطريدة تُقطع منها أشياء وهي حية، ولا يُقدر على ذبحها إلا بذلك، ولا يُقدر عليها إلا بذلك، فتباح الطريدة ويكون ما أُبين منها طاهرًا وإن كان الأصل أن ما أُبين من البعير في حياته فهو نجس.

باب الاستنجاء

من نجوت الشجرة أي قطعها، فكأنه قطع الأذى. والاستنجاء: إزالة خارج من سبيل بماء أو إزالة حكمه بحجر أو نحوه، ويسمى الثاني استجمارا من الجمار وهي الحجارة الصغيرة. (يستحب عند دخول الخلاء) ونحوه، وهو بالمد الموضع المعد لقضاء الحاجة (قول بسم الله) لحديث على: «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول: بسم الله» رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: ليس إسناده بالقوي، (أعوذ بالله من الخبث) بإسكان الباء، قال القاضي عياض: وهو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر، (والخبائث) الشياطين فكأنه استعاذ من الشر وأهله، قال الخطابي: وهو بضم الباء وهو جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة، فكأنه استعاذ من ذكرانهم وإنائهم، واقتصر المصنف على ذلك تبعا " للمحرر " و " الفروع " وغيرهما لحديث أنس: «أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان إذا دخل الخلاء قال: " اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » متفق عليه. وزاد في " الإقناع " و " المنتهى " تبعا " للمقنع " وغيره " الرجس النجس الشيطان الرجيم " لحديث أبي مامة: «لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول: اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم» (و) يستحب أن يقول (عند الخروج منه) أي من الخلاء ونحوه (غفرانك) أي أسألك غفرانك من الغفر وهو الستر لحديث عائشة: «كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك» رواه الترمذي وحسنه. وسن له أيضا أن يقول: (الحمد لله الذي

أذهب عني الأذى وعافاني) لما رواه ابن ماجه عن أنس: «كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني». (و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) أي عند دخول الخلاء ونحوه من مواضع الأذى (و) يستحب له تقديم (اليمنى) رجله (خروجا عكس مسجدا) ومنزل (و) لبس (نعل) وخف، فاليسرى تقدم للأذى واليمنى لما سواه. وروى الطبراني في " المعجم الصغير " عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى وإذا خلع فليبدأ باليسرى» وعلى قياسه القميص ونحوه. (و) يستحب له (اعتماده على رجله اليسرى) حال جلوسه لقضاء الحاجة،

ثم قال - رحمه الله: "باب الاستنجاء".

قال: "من نجوت الشجرة، أي قطعها، فكأنه قطع الأذى، والاستنجاء: إزالة الخارج من سبيل بماء، أو إزالة حكمه بحجر أو نحوه، ويُسمى الثاني استجمارًا من الجمار، وهي الحجارة الصغيرة".

طيب، يقول: "الاستنجاء من نجوت الشجرة، أي قطعها" يعني إذا قطعت الشجرة، يُقال إنك نجوتها، إذا الاستنجاء فيه معنى القطع شرعًا. "فكأنه قطع الأذى" كأنك قطعت الأذى الذي خرج منك باستعمال الماء.

والاستنجاء شرعاً: "إزالة الخارج من سبيلِ بماء".

إذاً الاستنجاء: "إزالة الخارج من سبيلِ" أي من القُبْل والدُبُر "بماءٍ" فتكون الإزالة بالماء. "أو إزالة حكمه" أي حكم هذا الخارج "بمحجرٍ ونحوه" من كل طاهرٍ قلعٍ مباحٍ ممكن، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

الاستنجاء: "إزالة الخارج" سواءً كان معتاداً أو غير معتاد. "من سبيلِ" أي من القُبْل والدُبُر، والمراد إزالته عنه؛ لأنك لو أزلت الخارج من سبيلٍ عن البدن، عن بقية البدن، لم يُعد ذلك استنجاءً.

"إزالة الخارج من سبيلِ بماء" هذا استنجاء، "أو إزالة حكمه بمحجرٍ ونحوه" وهذا الأخير يُسمّى ...، قالوا يُسمّى الثاني: استنجاءً، من الجمار: وهي الحجارة الصغيرة، إذاً بين الاستنجاء والاستجمار عمومٌ وخصوصٌ مطلق، فكل استنجاءٍ استجمار، ولا عكس؛ لأن الاستجمار إزالة حكم هذا -حكم الخارج- "بالحجر ونحوه" أي من الخرق والخشب ونحو ذلك مما يأتي بيانه في الاستجمار.

لاحظ هنا الفرق أنه قال في الاستنجاء إزالة الخارج من السبيل بالماء، إزالة الخارج كله، أما في الاستجمار، فقال: "إزالة حكمه"؛ لأن الاستجمار أنت لا تزيل فيه كل أثرٍ، بل يبقى أثرٌ لا يزيله إلا الماء، هذا الأثر معفو عنه، فالاستجمار مجزئٌ بالإجماع، لكن هذا الأثر معفو عنه، لماذا؟ لأن الإجماع واقعٌ، وفعل النبي -عليه الصلاة والسلام- القطعي، وأفعال الصحابة -رضي الله عنهم- في الاكتفاء بالاستجمار. الأصل أنه لا يجوز للإنسان أن يصلي وفي بدنه نجاسة مهما قلّت، وهذا الأثر الذي بقي مما لا يزول إلا بالماء، معفو عنه، فأزلنا حكمه، وهو المنع من الصلاة به، وإن كان قد بقي شيء؛ لذلك قال إزالة حكمه بمحجرٍ ونحوه.

ثم قال: "ويُستحب عند دخول الخلاء ونحوه وهو بالمد" هو الخلاء يعني بالمد وليس الخلا.

"الموضع المُعدُّ لقضاء الحاجة -يُستحب- قول بسم الله؛ لحديث عليٍّ: 'ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله' رواه ابن ماجة والترمذي، وقال ليس إسناده بالقوي، أعوذ بالله من الخبث بإسكان الباء، قال القاضي عياض: 'هو أكثر روايات الشيوخ' وفسره بالشر" فأنت تقول أعوذ بالله من الخبث، يعني الشر.

"والخبائث الشياطين، فكأنه استعاذ من الشر وأهله، وقال الخطّاي: 'هو بضم الباء'" الخُبْث، بضم الباء. "وهو جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة، فكأنه استعاذ من ذكرائهم وإناثهم، واقتصر المصنّف على ذلك" يقول البُهوتي -رحمه الله-: "اقتصر المصنّف" يعني الحجاوي -رحمه الله-، "على ذلك" أي على هذا الذكر.

"تبعًا للمحرر والفروع وغيرهما" المحرر لمجد الدين ابن تيمية، جد شيخ الإسلام -رحمه الله-، وهو كتابٌ مهمٌ في المذهب، وهو صنو (دق 3:26) المقنع، وعناية الحنابلة في طبقة المتوسطين به -يعني منذ ألف في أواخر طبقة المتوسطين- عنايتهم به كبيرة، والمحرر والمقنع كلاهما من الكتب المعتمدة عند هذه الطبقة، وحتى عند المتأخرين فإنهم يرجعون إليهما كثيرًا، وتجدر في الإنصاف اعتمادًا كبيرًا على تصحيحات المجد في المحرر وكذلك المقنع.

طيب، "تبعًا للمحرر والفروع وغيرهما" الفروع هو لابن مفلح، تلميذ شيخ الإسلام، وأفقه تلاميذ شيخ الإسلام، والفروع من أهم كتب المذهب، وهو عمدة الإنصاف، وفيه الروايات والأقوال والأوجه في المذهب، فاقتصر على ذلك تبعًا للمحرر والفروع وغيرهما كالكافي والرعاية الصغرى والإقناع للمؤلف -رحمه الله- للحجاوي.

"لحديث أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا دخل الخلاء قال: 'اللهم إني أعوذ بك من الخُبْث والخبائث' متفق عليه، وزاد في المنتهى تبعًا للمقنع وغيره" عندكم في الطبعة التي فيها حاشية ابن قاسم "زاد في الإقناع والمنتهى" وقوله "في الإقناع" غلط، الإقناع ليس فيه هذه الزيادة، بل الإقناع فيه الاختصار على هذا الذكر، إنما الزيادة في المنتهى، وهي كذلك في النسخ الخطية للروض. "وزاد في المنتهى تبعًا للمقنع" المنتهى لابن النجار -كما علمنا-، وهو عمدة المذهب عند المتأخرين. "تبعًا للمقنع وغيره" إذا زاد مع كونه مختصرًا للمقنع، إلا أنه لم يأت بهذا الذكر، مع أنه موجودٌ في المقنع، والمنتهى معتمدٌ كما نعلم على المقنع والتنقيح.

"زاد في المنتهى تبعًا للمقنع وغيره" كالهداية والهادي والوجيز وعمدة الفقه لابن قدامة والتسهيل وغيرها "زاد: "الرجس النجس الشيطان الرجيم" فتقول: (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) أو (أعوذ بالله من الخبث والخبائث الرجس النجس الشيطان الرجيم).

"لحديث أبي أمامة: لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول: 'اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم' ويستحب أن يقول عند الخروج منه -أي من الخلاء ونحوه-: غفرانك، أي أسألك غفرانك من الغفر وهو الستر؛ لحديث أنس: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك، رواه الترمذي وحسنه، وسُنَّ له أيضًا أن يقول: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني لما رواه ابن ماجة عن أنس: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني"

ثم قال: "ويستحب له تقديم رجله اليسرى دخولاً أي عند دخول الخلاء ونحوه من مواضع الأذى يستحب أن يقدم الرجل اليسرى. "ويستحب له تقديم يمينه خروجا" أي عند الخروج من الخلاء، يقدم اليمين. "عكس مسجد ومنزل ولبس نعل وخف، فاليسرى تقدم للأذى، واليمين لما سواه" اليسرى تقدم للأذى، واليمين تقدم لما سوى الأذى من المواضع الطيبة، فهي أحق بالتقديم إلى المواضع الطيبة، فالمسجد تدخله باليمين وتخرج منه إلى ما دونه، فتخرج باليسرى، وكذلك الخلاء، أنت داخل إلى موضع الأذى، تدخل باليسرى وتخرج منه باليمين، ودخول المنزل مقيس على دخول المسجد، ولبس النعل والخف ونحو ذلك تُقدم فيه اليمين، وكذلك لبس الثياب، وعند الخلع تخلع اليسرى أولاً.

"روى الطبراني في المعجم الصغير عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: 'إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ باليسرى' وعلى قياسه القميص ونحوه".

ثم قال: "ويستحب له اعتماذه على رجله اليسرى" هذا شروع في ذكر بقية المستحبات، أو هذا إكمال يعني لبقية المستحبات، ونكتفي بهذا القدر، ونأخذ ما بقي في الدرس القادم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.